



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

24 Juin 2009

24 يونيو 2009

في ندوة وطنية حول إصلاح القضاء بالمغرب

قانونيون يتدارسون سبل النهوض بالعدالة

منخرطة في الإصلاح بالحدية المطلوبة، وطالب الدولة بأن تؤكد حسن نيتها لأن مفهوم الإصلاح يحتاج إلى قرار سياسي شامل وأن الوضع الدستوري الحالي لا يسائر الإصلاحات المنادي بها. من جانبه رأى النقيب عبد الرحيم الجامعي أن المغرب لن يكون قويا إلا بمؤسسة قضائية قوية، وانتقد بعض الفئات التي لا تشارك في طرح مسألة إصلاح القضاء الذي هو من اختصاصها في إشارة إلى القضاة، كون المحامين ليسوا وحدهم المعنيين بهذه القضية لأن القضاء يقول الجامعي قضية وطنية. وأردف الجامعي قائلا إن استقلال القضاء هو الضمان الحقيقي للأمن، وهو الضمانة الأساسية للتنمية بالمغرب.



مقاضون أمام إحدى المحاكم

فيها المال علانية دون أن يتخذ القضاء إجراءات زجرية في ردع مفسدي الاستحقاقات الجماعية، كما شكك أن تكون وزارة العدل والقضاء، واستطرد قائلا أن حل القوانين الأمنية سياسية لا علاقة لها بالحقوق والواجبات، وأعطى مثلا بالانتخابات التي استعمل المولى خرشيش بغياب وزارة العدل رفقة الوداوية الحسنية للقضاة لأجل التعاون من أجل الخروج بمقترحات حول إصلاح

الإنسان العناصر التي اعتمدها هيئة الإنصاف والمصالحة في إطار توصياتها الخاصة بإصلاح العدالة عموما والقضاء خصوصا التي همت مجال الدستور والمجلس الأعلى للقضاء وتأهيل العدالة واستقلاليتها. من جانبه دعا الأستاذ عبد السلام البقيوي رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب إلى ضرورة رسم استراتيجية محكمة وعميقة لإصلاح القضاء بكل مكوناته ستلزم مغرب الألفية الثالثة ومتطلبات العصر وخلق ورش وطني لإصلاح القضاء مع التأكيد على إشراك الفاعلين من المجتمع المدني وأهل الاختصاص لوضع ميثاق وطني حقيقي ومراجعة جذرية لمجمل البنات القانونية المؤطرة لحل العدالة. من جانبه ندد عبد

انتظرة- المهدي الجواهري
نظمت هيئة المحامين يوم الجمعة 19 يونيو بقاعة الندوات ببلدية القنيطرة ندوة وطنية في موضوع إصلاح القضاء بالمغرب وذلك في إطار الاهتمام بهذا الموضوع وبما يدور حوله من سجال وما يطرحه من أفكار وإشكالات متشعبة ومتداخلة باعتبار إصلاحه يعتبر مخرجا رئيسيا لبناء مجتمع ديمقراطي تحفظ فيه حقوق الجميع وتعود فيه دولة الحق والقانون. وقد جاءت ندوة القنيطرة للخروج بخلاصات مفيدة وعملية كفيلة بالمساهمة في دفع عجلة الإصلاح إلى الأمام. وقد صبت جميع المداخلات في عمق المشكل حيث استعرض مصطفى الريسوني عن المجلس الاستشاري لحقوق

للامم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو اللاإرادية منذ سنة 1994 عن توضيح مصير 192 من بين 250 حالة اختفاء قسري مفترضة، أي ما يعادل 84.4 في المائة من الحالات.

وسيعقد الفريق الأممي خلال زيارته للمملكة لقاءات مع فعاليات من المجتمع المدني وبعض عائلات ضحايا الاختفاء القسري، فضلا عن القيام بزيارات ميدانية لدرج مولاي الشريف بالدار البيضاء واكادز ومكونة للوقوف على التطور الحاصل على مستوى مقاربات حفظ الذاكرة وجبر الضرر الجماعي.

من جهة أخرى، ستعقد مجموعة العمل للامم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو اللاإرادية دورتها العادية الـ 88 ما بين 26 و28 يونيو الجاري بالرباط، وذلك لأول مرة في بلد عربي إسلامي وإفريقي.

يذكر ان هذه المجموعة الأممية، التي أحدثتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في سنة 1980، تقوم بالأساس بمساعدة عائلات الأشخاص المختفين قسريا على الكشف عن مصير ذويهم وربط الاتصال بينها وبين الحكومات المعنية.

بزيارة للمملكة، بشكل أوسع على مختلف أبعاد التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، بما فيها الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر ومسارات المصالحة والإصلاح التشريعي والمؤسسي في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

وأوضح أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في تصريح للصحافة، أن زيارة الوفد الأممي تشكل مناسبة للوقوف عند حصيلة التعاون القديم القائم بين المغرب ومجموعة العمل حول الاختفاءات القسرية، مشيرا إلى أن المغرب كان من أول الموقعين على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ضد الاختفاء القسري وأنه بصدد الإعداد للمصادقة النهائية عليها.

وأضاف أن التعاون «المثمر جدا» بين الجانبين أدى إلى تسوية عدد من الحالات المسجلة لدى المجموعة، وهي حالات تنضاف لأخرى كثيرة سجلت لدى هيئة الإنصاف والمصالحة، مبرزا أن المجلس والحكومة يعملان بشكل مشترك مع مجموعة العمل الأممية من أجل تصفية الحالات الأخيرة التي لازالت عالقة. وأسفر التعاون المشترك بين المغرب ومجموعة العمل

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يطالع وفدا أمميا على تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية

أطلع أعضاء في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء سابقين في هيئة الإنصاف والمصالحة وفد مجموعة العمل للامم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو اللاإرادية، خلال اجتماع أمس الثلاثاء بالرباط، على تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية، خاصة ما يتعلق بالاختفاءات القسرية. وتعرف وفد مجموعة العمل الأممية، الذي يقوم حاليا

حرزني: التعاون بين الرباط ومجموعة العمل الأممية كان مشمرا وفد دولي في المغرب للاطلاع على تجربته في مجال العدالة الانتقالية

الرباط: «الشرق الأوسط»

والمصالحة، مبرزا أن المجلس والحكومة يعلمان بشكل مشترك مع مجموعة العمل الأممية من أجل تصفية الحالات الأخيرة التي ما زالت عالقة. وأسفر التعاون المشترك بين المغرب ومجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو اللا إرادية منذ سنة 1994 عن توضيح مصير 192 من بين 250 حالة اختفاء قسري مفترضة، أي ما يعادل 84,4 في المائة من الحالات.

إلى ذلك، سيعقد الفريق الأممي خلال زيارته للمغرب لقاءات مع فعاليات من المجتمع المدني، وبعض عائلات ضحايا الاختفاء القسري، فضلا عن القيام بزيارات ميدانية لدرج مولاي الشريف بالدار البيضاء، وأكدر، ومكونة، للوقوف على التطور الحاصل على مستوى مقاربات حفظ الذاكرة وجبر الضرر الجماعي.

وستعقد مجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو اللا إرادي دورتها العادية الـ88 ما بين 26 و28 يونيو (حزيران) الجاري بالرباط، وذلك لأول مرة في بلد عربي إسلامي وإفريقي.

يذكر أن هذه المجموعة الأممية، التي أحدثتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في سنة 1980، تقوم في الأساس بمساعدة عائلات الأشخاص المختفين قسريا على الكشف عن مصير ذويهم وربط الاتصال بينها وبين الحكومات المعنية.

قام أعضاء في المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان، وأعضاء سابقون في هيئة الإنصاف والمصالحة، أمس بالرباط، بإطلاع وفد مجموعة العمل الأممية، على تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية، خصوصا في ما يتعلق بالاختفاءات القسرية.

وتعرف وفد مجموعة العمل الأممية، الذي يقوم حاليا بزيارة للمغرب، بشكل أوسع على مختلف أبعاد التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، بما فيها الكشف عن الحقيقة، وجبر الضرر، ومسارات المصالحة والإصلاح التشريعي والمؤسساتي في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

وقال أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في تصريح للصحافة، إن زيارة الوفد الأممي تشكل مناسبة للوقوف عند حصيلة التعاون القديم القائم بين المغرب ومجموعة العمل حول الاختفاءات القسرية، مذكرا بأن المغرب كان من أول الموقعين على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ضد الاختفاء القسري، وأنه بصدد الإعداد للمصادقة النهائية عليها.

وأضاف حرزني أن التعاون «المثمر جدا» بين الجانبين أدى إلى تسوية عدد من الحالات المسجلة لدى المجموعة، وهي حالات تُضاف إلى أخرى كثيرة، سجلت لدى هيئة الإنصاف

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يطلع وفداً أممياً على تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية

الحالات . وسيعقد الفريق الأممي خلال زيارته للمملكة لقاءات مع فعاليات من المجتمع المدني وبعض عائلات ضحايا الاختفاء القسري، فضلاً عن القيام بزيارات ميدانية لدرج مولاي الشريف بالدار البيضاء وأكدز ومكونة للوقوف على التطور الحاصل على مستوى مقاربات حفظ الذاكرة وجبر الضرر الجماعي.

من جهة أخرى، ستعقد مجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو اللاإرادية دورتها العادية الـ 88 ما بين 26 و28 يونيو الجاري بالرباط، وذلك لأول مرة في بلد عربي إسلامي وإفريقي.

يذكر أن هذه المجموعة الأممية، التي أحدثتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في سنة 1980، تقوم بالأساس بمساعدة عائلات الأشخاص المختفين قسرياً على الكشف عن مصير ذويهم وربط الاتصال بينها وبين الحكومات المعنية.

القديم القائم بين المغرب ومجموعة العمل حول الاختفاءات القسرية، مشيراً إلى أن المغرب كان من أول الموقعين على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ضد الاختفاء القسري وأنه بصدد الإعداد للمصادقة النهائية عليها.

وأضاف أن التعاون المثمر جداً بين الجانبين أدى إلى تسوية عدد من الحالات المسجلة لدى المجموعة، وهي حالات تنضاف لأخرى كثيرة سجلت لدى هيئة الإنصاف والمصالحة، مبرزاً أن المجلس والحكومة يعملان بشكل مشترك مع مجموعة العمل الأممية من أجل تصفية الحالات الأخيرة التي لازالت عالقة.

وأسفر التعاون المشترك بين المغرب ومجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو اللاإرادية منذ سنة 1994 عن توضيح مصير 192 من بين 250 حالة اختفاء قسري مفترضة، أي ما يعادل 84ر4 في المائة من

أطلع أعضاء في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء سابقين في هيئة الإنصاف والمصالحة وفد مجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو اللاإرادية، خلال اجتماع يوم الثلاثاء بالرباط، على تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية، خاصة ما يتعلق بالاختفاءات القسرية.

وتعرف وفد مجموعة العمل الأممية، الذي يقوم حالياً بزيارة للمملكة، بشكل أوسع على مختلف أبعاد التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، بما فيها الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر ومسارات المصالحة والإصلاح التشريعي والمؤسساتي في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

وأوضح السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في تصريح للصحافة، أن زيارة الوفد الأممي تشكل مناسبة للوقوف عند حصيلة التعاون